ضمن الشريحة الثانية من كفاية رأس المال.. وبإدارة مشتركة من «ABK Capital» و«كامكو إنفست»

«الأهلي» ينتهي من إصدار سندات مساندة بـ 30 مليون دينار

■ جيل جان فان دير تول: الإصدار يعد إنجازاً مهماً ضمن إستراتيجية البنك الأهلي للنمو المتواصل
■ إقبال استثنائي على الصفقة تجاوز المبلغ المطلوب بأكثر من 5 مرات يعكس الثقة برؤيتنا طويلة الأجل
■ شريف الرافعي: نفخر بإدارة الصفقة ونتائجها الاستثنائية تعكس التزامنا بتقديم قيمة مضافة لعملائنا
■ فيصل صرخوه: الإصدار يجسّد متانة البنك ويعزز الثقة الراسخة بالاقتصاد والقطاع المصرفي

أعلن البنك الأهلي الكويتي الانتهاء من إصدار سندات مساندة ضمن الشريحة الثانية لكفاية رأس المال بقيمة 30 مليون دينار، وتمت إدارة هذه العملية بشكل مشترك بين شركتي أهلي كابيتال للاستثمار «ABK Capital» و«كامكو إنفست».

وشهد الإصدار إقبالا استثنائيا من المستثمرين، بحيث فاق الطلب المبلغ المعروض بأكثر من 5 مرات، مما يعكس الثقة الكبيرة بالمركز الائتماني للبنك الأهلي الكويتي، والاستقرار المالي في دولة الكويت بشكل عام.

وأتت مستويات الاكتتاب المرتفعة مدفوعة بمشاركة من قاعدة متنوعة من المستثمرين في قطاع الشركات ومديري الأصول والمؤسسات المالية وعملاء الخدمات المصرفية الخاصة (Private Banking)، مما يعكس الطلب الكبير على أدوات الدخل الثابت عالية الجودة في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي.

وسيعزز الإصدار الناجح لسندات الشريحة الثانية نسب كفاية رأس المال لدى البنك الأهلي، ما يدعم ميزانيته العمومية بالمدى الطويل، ومن خلال تعزيز الشريحة الثانية من رأس المال سيتمتع البنك الأهلي بوضع أفضل لمواصلة النمو الإستراتيجي وتعزيز قدرته على التمويل، والحفاظ على احتياطيات مالية عالية لدعم التوسع المستدام وإدارة المخاطر على صعيد جميع العمليات.

جيل جان فان دير تول

شريف الرافعي

فيصل صرخوه

إنجاز مهم

وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأهلي الكويتي جيل جان فان دير تول: «يمثل إصدار سندات ضمن الشريحة الثانية لكفاية رأس المال إنجازا مهما ضمن إستراتيجية النمو المتواصلة في البنك، ولا يعكس الإقبال الكبير على الصفقة الثقة بتوجهنا ورؤيتنا طويلة الأجل فحسب بل يعزز في الوقت نفسه مركزنا المالي القوي في السوق».

وأضاف: «من خلال زيادة الشريحة الثانية لمعدل كفاية رأس المال، فإننا نعزز قدرة البنك الأهلي الكويتي على دعم العملاء والمجتمعات وتحقيق النمو في المستقبل».

واختتم فان دير تول تصريحه، قائلا: «بالنيابة عن مجموعة البنك الأهلي نشكر مديري الإصدار المشتركين شركة ABK Capital وكامكو إنفست، ومستشارنا القانوني مكتب ASAR- الرويح وشركاه على احترافيتهم خلال تنفيذ عملية الإصدار، ونشيد بدعمهم المتواصل طوال العملية، كما نتوجه بالشكر إلى بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال على توجيهاتهما وثقتهما المستمرة بحيث كان تعاونهما عاملا أساسيا في تحقيق هذا الإنجاز المهم».

قدرات قوية

من جهته، قال الرئيس التنفيذي في شركة ABK Capital شريف الرافعي: «يعكس الإقبال الكبير على الإصدار الثقة العالية برؤية البنك الأهلي الكويتي وقدراته المالية القوية، ونفخر بدورنا في إدارة هذه الصفقة والخروج بهذه النتائج الاستثنائية مما يعكس التزامنا المستمر بتقديم قيمة مضافة لعملائنا ومستثمرينا على حد سواء».

وفي سياق متصل، قال الرئيس التنفيذي في كامكو إنفست فيصل منصور صرخوه: «يسعدنا أن نكون جزءا من هذا الإصدار الذي يجسد متانة البنك الأهلي الكويتي ويعزز الثقة الراسخة في الاقتصاد الكويتي والقطاع المصرفي».

وأضاف: «شهد العام إقبالا لافتا من مصدري أدوات الدين في المنطقة ومن المستثمرين، وكانت لنا مساهمة بارزة في عدد كبير من هذه الإصدارات في الكويت والسعودية والإمارات وقطر. ونود أن نعبر عن تقديرنا للجهود الكبيرة التي يبذلها فريق أسواق رأس مال الدين في كامكو إنفست لإنجاز هذه الصفقة، وللتعاون البناء والمهني الذي أبداه مدير الاكتتاب المشترك».

نشاط متزايد

ويأتي هذا الإصدار في وقت تشهد أسواق رأس المال الكويتية والإقليمية نشاطا متزايدا في إصدارات السندات والصكوك، بحيث تعمل المؤسسات المالية على تنويع مصادر التمويل وتقوية مراكزها الرأسمالية.

ويسهم نجاح البنك الأهلي الكويتي في هذا الإصدار في تعزيز مكانته كأحد أبرز البنوك الداعمة لتطوير سوق أدوات الدين في الكويت، بما يتماشى مع خططه المستقبلية لتنمية الميزانية وتحسين كفاءة رأس المال. ويعكس هذا الإصدار أيضا الثقة المتنامية لدى المستثمرين المحليين في جودة الائتمان المرتبط بالبنك الأهلي الكويتي، مما يفتح الباب أمام المزيد من العمليات التمويلية المتطورة التي تلبي احتياجات البنوك والشركات الكبرى في السوق.

دور فاعل

ويأتي هذا النجاح امتدادا للدور المتنامي لشركة «ABK Capital» كجهة فاعلة في إدارة الإصدارات والاستشارات المالية، بحيث تواصل الشركة تعزيز سجلها في طرح وتنفيذ حلول تمويلية متكاملة لعملائها، وهي تعمل على توسيع نطاق خدماتها في مجال الاستشارات المالية، بما يسهم في تنشيط سوق السندات المحلية ودعم المؤسسات في بناء هياكل رأسمالية أكثر مرونة واستدامة. ويمثل نجاح هذا الإصدار خطوة جديدة في إستراتيجية «ABK Capital» الرامية إلى بناء شراكات طويلة الأجل مع مؤسسات محلية بهدف دعم نمو الاقتصاد الكويتي وتنويع أدوات التمويل المتاحة للمستثمرين.

بعد استكمال الاختبارات الفنية لبدء استقبال طلبات الإدراج

«البورصة» تعلن تشغيل «سوق الشركات الناشئة».. اليوم

نورة العبدالكريم: محطة مفصلية بإستراتيجية البورصة الهادفة إلى توسيع قاعدة المصدرين والمستثمرين

أعلنت شركة بورصة الكويت عن جاهزية «سوق الشركات الناشئة» بعد استكمال المتطلبات الفنية والتقنية بنجاح، وذلك بالتعاون والتنسيق مع أطراف منظومة سوق المال والمشاركين فيه، علما أنه سيتم تدشين السوق واستقبال طلبات الإدراج ابتداء من اليوم (الأحد) 14 ديسمبر 2025.

وجاء إنشاء «سوق الشركات الناشئة» نتيجة عمل مشترك تقوده هيئة أسواق المال والتي اعتمدت الإطار التنظيمي للسوق. كما اعتمدت تحديث قواعد الإدراج بما يدعم التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح والحوكمة ويرفع مستويات الشفافية والسيولة.

ويهدف هذا الإطار إلى تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى قنوات تمويلية أكثر مرونة، وتعزيز ثقة المستثمرين من خلال بيئة تنظيمية متوازنة ومتوافقة مع أفضل الممارسات الدولية.

وفي السياق ذاته، أكملت بورصة الكويت سلسلة من التحديثات التقنية والاختبارات التشغيلية التي شملت الأنظمة الآلية ومنصات التداول، بالتعاون مع المشاركين في السوق من شركات وساطة ومزودي خدمات. وأسهم هذا التكامل في ضمان جاهزية السوق من اليوم الأول، ووضع أسس قوية لبيئة تداول عادلة وشفافة تلائم طبيعة الشركات المستهدفة.

ويجسد هذا المشروع نموذجا للتنسيق المؤسسي بين هيئة أسواق المال وبورصة الكويت، ويعكس التزام منظومة سوق المال بأكملها بتوفير بيئة إدراج آمنة وفاعلة تدعم نمو الشركات الوطنية، وتمنح المستثمرين فرصا جديدة ضمن إطار تنظيمي وتشغيلي متطور يعزز تنافسية سوق المال الكويتي ويخدم أهداف التنمية الاقتصادية للدولة.

نورة العبدالكريم

وتعليقا على إطلاق السوق، قالت رئيس قطاع الأسواق في بورصة الكويت نورة العبدالكريم: «يمثل إعلان الجاهزية التشغيلية لسوق الشركات الناشئة محطة مفصلية في استراتيجية البورصة الهادفة إلى توسيع قاعدة المصدرين والمستثمرين، والارتقاء ببنية السوق التحتية وفق المعايير العالمية».

وأضافت العبدالكريم: «بعد هذا الإنجاز ثمرة لتكامل الأدوار المؤسسية، حيث وفرت هيئة أسواق المال القيادة التنظيمية والبيئة التشريعية اللازمة، بينما عملت البورصة على ضمان الجاهزية الفنية والتشغيلية. يهدف هذا التعاون إلى تمكين الشركات الوطنية من النمو، ودعم الاقتصاد الوطني بقطاع خاص قوي ومستدام».

واختتمت قائلة: «نثمن عاليا الدعم المستمر من هيئة أسواق المال، وجهود كافة شركائنا في منظومة السوق الذين ساهموا في إنجاح الاختبارات التقنية الموسعة، مما يضمن جاهزية سوق يتسم بالشفافية والكفاءة لخدمة كافة المتعاملين».

ويمثل الإدراج في سوق الشركات الناشئة فرصة استراتيجية للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتيح لها الوصول إلى مصادر تمويل متنوعة بتكلفة أقل مقارنة بالتمويل التقليدي، بفضل ارتفاع مستوى الشفافية والحوكمة وتقليص المخاطر.

وللتأكد من جاهزية الشركة الراغبة بالإدراج، يمكنها زيارة موقع بورصة الكويت الإلكتروني وتعبئة نموذج «تقييم جاهزية الإدراج»، كما يمكنهم التواصل مع إدارة علاقات الاستثمار المؤسسي التابعة لقطاع الأسواق للاستفادة من الدعم الإرشادي الذي يرافق الشركات في جميع مراحل الإدراج، ولتسهيل وصول الشركات إلى شبكة من مستشاري الإدراج المعتمدين.

متطلبات الإدراج بسوق الشركات الناشئة

يتميز سوق الشركات الناشئة بمتطلبات إدراج مرنة تراعي طبيعة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتشمل:

- لا تقل القيمة العادلة لرأس المال عن 750 ألف دينار، ويتم تحديد القيمة العادلة للسهم من قبل مقوم أصول أو مستشار استثمار مرخص من هيئة أسواق المال.
- لا تقل نسبة الأسهم الحرة عن 20٪ من رأس المال.
- لا يقل عدد المساهمين عن 20 مساهما بقيمة لا تقل عن 5 آلاف دينار لكل منهم.
- استمرار الشركة بممارسة أغراضها الأساسية المنصوص عليها في عقد التأسيس وأن تكون غالبية إيراداتها ناتجة عنها.
- تقديم بيانات مالية معتمدة لسنتين ماليتين كاملتين قبل تاريخ تقديم طلب الإدراج.
- يمكن للشركات إدراج أسهم زيادة رأس المال أو أسهم المساهمين الحاليين وفق متطلبات الإدراج المعتمدة.

من مجلة «إنترناشيونال بيزنس» العالمية لعام 2025

«المتحدة لإدارة المرافق» تحصد جائزة الشركة الرائدة بإدارة المرافق المتكاملة في الكويت

إبراهيم عبداللطيف وصبيحة عبدالله ومحمد حسن خلال تسلم الجائزة بمشاركة فيصل القريني

تعزيزا لمكانتها الريادية في قطاع إدارة المرافق المتكاملة داخل الكويت وعلى مستوى المنطقة، حصدت الشركة المتحدة لإدارة المرافق (UFM) جائزة «الشركة الرائدة في إدارة المرافق المتكاملة في الكويت لعام 2025»، من قبل مجلة إنترناشيونال بيزنس العالمية لعام 2025، وذلك خلال الحفل الدولي الذي استضافته دبي بتاريخ 7 ديسمبر الجاري، بمشاركة نخبة من كبار قادة الأعمال وصناع القرار من مختلف أنحاء العالم.

وقالت الشركة المتحدة لإدارة المرافق، إحدى الشركات التابعة لشركة العقارات المتحدة، في بيان صحافي، إن الحصول على هذه الجائزة المرموقة يمثل اعترافا دوليا بريادة الشركة وقدرتها على تحقيق أداء تشغيلي متفوق يرتكز على الابتكار وكفاءة الإدارة وجودة الخدمات.

وأكدت أن هذا التكريم يأتي تتويجا لمسيرة متواصلة من التطوير والتحسين المستمر الذي تبنته الشركة خلال السنوات الماضية، وترسيخا لمكانتها كشركة رائدة قادرة على مواكبة التحولات المتسارعة في قطاع إدارة المرافق على المستويين المحلي والإقليمي.

وبهذه المناسبة، أعرب الرئيس التنفيذي بالإنابة في الشركة المتحدة لإدارة المرافق (UFM) إبراهيم عبداللطيف، عن بالغ فخره واعتزازه بهذا الإنجاز، مشيدا بفريق عمل الشركة الذي بذل جهودا استثنائية خلال عام 2025، والتي أثمرت تحقيق نتائج متميزة جعلت الشركة رائدة في مجال إدارة المرافق المتكاملة في الكويت.

وأكد عبداللطيف أن هذا الإنجاز ليس سوى البداية، وأن «المتحدة لإدارة المرافق» تستعد لإطلاق مرحلة جديدة تقوم على الابتكار والتطوير والالتزام بمعايير الاستدامة العالمية، بما يواكب التحولات المتسارعة في قطاع إدارة المرافق، مضيفا أن العام المقبل سيشهد مبادرات استراتيجية وخططا توسعية تعزز كفاءة التشغيل، وترتقي بجودة الخدمات، وتدعم مكانة الشركة كمؤسسة رائدة تسير بخطى ثابتة نحو مستقبل أكثر تقدما واستدامة.

وتعد جوائز مجلة إنترناشيونال بيزنس العالمية لعام 2025 واحدة من أبرز الفعاليات العالمية التي تشكل فرصة سنوية لترسيخ وتعزيز حضور العلامات التجارية على مستوى العالم، حيث انطلقت خلالها مرحلة جديدة من تكريم القادة والاحتفاء بإنجازات القطاعات المختلفة، بهدف تسليط الضوء على الجهات الأكثر تأثيرا وتجديدا في كل صناعة.

وقد تمكنت الجائزة من توفير منصة دولية تستعرض أبرز الإنجازات في قطاعات البنوك والتمويل والتكنولوجيا والعقارات والتجارة واللوجستيات والسياحة والرعاية الصحية وإدارة المرافق وغيرها، مما جعل الحدث مساحة غنية للتعرف على أحدث التطورات في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية.

وشهد الحفل حضور نخبة من كبار المهنيين وصناع القرار وقادة الشركات وكبار المسؤولين والشخصيات المؤثرة من مختلف أنحاء العالم، بينما جرى اختيار الفائزين عبر جولات تحكيم دقيقة اعتمدت على تقييم شامل لأحدث المستجدات والإنجازات المقدمة من كل مرشح، في إطار التزام المجلة بتكريم الأفضل في عالم الأعمال.

يذكر أن الشركة المتحدة لإدارة المرافق (UFM) أسست عام 2007 وتعد من الشركات الرائدة بمجال إدارة المرافق المتكاملة في الكويت، وهي إحدى الشركات التابعة لشركة العقارات المتحدة التابعة لمجموعة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو)، وتدير الشركة حاليا مئات العقارات بمختلف أنواعها وتقدم خدمات تشغيلية متكاملة تشمل الأمن، النظافة، الصيانة، وإدارة النفايات.

«الشال»: قرار «المركزي» بخفض سعر الخصم إلى 3,5٪.. صحيح

ذكر تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي أن بنك الاحتياط الفيدرالي الأميركي قرر يوم الأربعاء 10 الجاري خفض سعر الفائدة الأساس على الدولار الأميركي بربع النقطة المئوية، وكانت الخطوة وفق توقعات الغلبة الطاغية من المحللين.

وأوضح التقرير أنه رغم ضبابية المبررات، إلا أن المركزي الأميركي رجح القلق على النمو مقابل الخوف من ضغوط التضخم، أهم المؤشرات، هو بعض الوهن في سوق العمل وبعض الانحسار في الاستهلاك السلعي الخاص، مقابل ارتفاع التضخم وارتفاع حالة عدم اليقين حول الأداء الاقتصادي المحتمل.

وأشار تقرير «الشال» إلى أن توقيت قرار الفائدة يعد عاملا حاسما لحصيلة نتائجه، فالتأخير قد يؤدي إلى انزلاق يصعب جدا لاحقا الحد من تداعياته، كما حدث قبل أزمة عام 2008 عندما تأخر توقيت رفع أسعار الفائدة.

ولا يستبعد «الشال» دورا للضغط السياسي في التسريع بالقرار من جانب الفيدرالي، فلا يزال الرئيس الأميركي يطمح لخفض أعلى وأسرع، ولعله يراهن على تسمية رئيس جديد متساهل للفيدرالي بديل للحالي الذي تنتهي ولايته في شهر مايو المقبل.

وأشار التقرير إلى أن قلق الرئيس الأميركي يغلب عليه ثقل عبء سداد الديون البالغة نحو 37 تريليون دولار، ومع العجز المالي المتصل، قد تفوق الـ 40 تريليون دولار في وقت لاحق، وتكلفة خدمتها المرتفعة غير محتملة.

بينما أوضح «الشال» أن قلق «الفيدرالي» مهني مصدره مخاطر أكبر لو عجز استباقيا عن كبح الضغوط التضخمية التي لاتزال قائمة، ما يهدد بتكرار حقبة أليمة من الركود التضخمي في ثمانينيات القرن الفائت، لذلك أيد القرار 9 من أعضاء اللجنة، واثنان مع ابقائه دون تغيير وواحد لخفضه بنصف النقطة المئوية.

وأضاف التقرير أن خفض سعر الفائدة على الدولار الأميركي يعتبر خبرا جيدا لكل الدول المثقلة بديون أجنبية، وهو خبر جيد أيضا لدول مجلس التعاون الخليجي، مبرره خفض تكاليف الاقتراض لأولوية حاجتها لحفز النمو مقارنة بقلقها حول التضخم.

وأشار إلى أن البنوك المركزية لدول الخليج الست سارعت مجتمعة هذه المرة بخفض أسعار الفائدة المقابلة لديها بربع النقطة المئوية أيضا، خلافا لخفض شهر أكتوبر الفائت، حيث أبقت الكويت حينها سعر خصمها ثابتا، وكانت قرار بنك الكويت المركزي.

وأضاف أن دول الإقليم تبقى أسعار فائدتها عالية لسعره على الدولار الأميركي لاجتناب خطر آخر وهو احتمال نزوح أرصدتها بعملاتها المحلية إلى الدولار إن أصبح هامش سعر فائدته أعلى، وتبعاتها لو حدثت أعلى، ذلك مبرر لأن خمسا من الدول الست يرتبط سعر صرف عملاتها بالكامل بالدولار الأميركي، ولسلة عملات السادسة ثقل أو هيمنة لوزن الدولار الأميركي فيها.

واختتم «الشال» بالإشارة إلى أن سعر الفائدة الأساس على الدولار الأميركي أصبح 3,50٪ - 3,75٪، ومع خفض سعر الخصم على الدينار الكويتي في الكويت ليبلغ 3,50٪، أصبح مماثلا للحد الأدنى لسعر الفائدة الأساس على الدولار الأميركي، ونعتقد بصحة قرار بنك الكويت المركزي.

ضمن دعم البنك المتواصل لحملة «لنكن على دراية»

«بيت التمويل» يُحذّر من الاستجابة للرسائل والروابط الإلكترونية المشبوهة

حذر بيت التمويل الكويتي من خطورة الاستجابة للرسائل والروابط الالكترونية المشبوهة، وذلك ضمن جهوده لدعم حملة «لنكن على دراية» لنشر الوعي المصرفي بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت.

ومن بين الأساليب الاحتيال عبر الإنترنت، رسالة فيها رابط إلكتروني خبيث، تطلب من العميل الضغط على الرابط للوصول إلى موقع معين أو للتصويت على استفتاء ما، وحال الضغط على الرابط، يتم اختراق جهاز العميل والوصول إلى بياناته واستغلالها لأغراض خبيثة.

وشدد بيت التمويل الكويتي على تذكير العملاء بأن البنك لن يطلب معلوماتهم الشخصية أبدا، سواء عن طريق البريد الإلكتروني، الرسائل النصية أو المكالمات الهاتفية، لذلك على العملاء تجنب الرد ومشاركة معلوماتهم مع هذه الجهات، إذ هي محاولات احتيال والهدف منها الحصول على معلومات العملاء المصرفية لسرقة أموالهم أو بياناتهم.

وبخصوص حماية الحساب المصرفي فقد حرص بيت التمويل الكويتي على تقديم النصائح المهمة للعملاء، مثل عدم حفظ المعلومات السرية مثل أرقام البطاقات المصرفية، أو الرقم السري للبطاقة على الهاتف النقال، بالإضافة إلى عدم مشاركة كلمة المرور لمرة واحدة «OTP» مع أي كان وتسجيل الخروج من التطبيق أو الموقع الإلكتروني للبنك فور الانتهاء من المعاملة.